

سوق العمل في مدن العالم الثالث

الفصل الرابع والعشرون من كتاب جغرافية الحضر : منظور عالمي

ترجمة بتصرف

أ.د. مضر خليل عمر

المقدمة

يعتمد اقتصاد المدن في العالم الثالث على الرأسمالية المحيطة . والانتاج فيه يتكون من جزأين مترابطين : قطاع رأسمالي متكامل في عالم الاقتصاد ، ومجموعة من أشكال الإنتاج الرأسمالي الصغير الموجهة نحو الاقتصاد المحلي . وقد تم وصفه بأنه "اقتصاد متمركز حول الشركة" و "اقتصاد البازار" ، أو اقتصاد القطاعات الرسمية وغير الرسمية . يشير سانتوس (١٩٧٩) إلى الدائرة العليا والدائرة الدنيا ، حيث يعتمد القطاع غير الرسمي التقليدي على القطاع الرسمي الحديث . تعتمد رفاهية الأفراد والعوائل على موقعهم في الاقتصاد الحضري الثنائي القطاعات أو ثنائي القطب .

سنشرح في هذا الفصل تطور قطاعي الاقتصاد الحضري في العالم الثالث ، ونفحص هيكل كل دائرة ، مع إشارة خاصة إلى طبيعة نشاط الدائرة السفلى . نعد علاقات العمل وسوقه هيكلان متكاملان وهما أساس مشكلة الوصول إلى الوظائف ، و وضع النساء والأطفال في المناطق الحضرية ضمن القوى العاملة . ثم نسلط الضوء على نتائج تحليل الاقتصاد المنزلي و استراتيجيات التكيف للفقير . يعكس تطور الاقتصاد الحضري في العالم الثالث الطابع المعاصر لدائرتي الاقتصاد الحضري : دمج اقتصاديات العالم الثالث الوطنية في نظام الاقتصاد العالمي . وقد تم تصور العملية على أنها سلسلة من الحوادث ، والتي تم تعريفها على أنها نشر ابتكار من منطقة أساسية (البلدان المتقدمة) إلى منطقة تابعة محيطية (دول العالم الثالث) .

لا يتبنى هذا المنظور فكرة تشويه سمعة التحديث كعملية غير خطية للتغيير الاجتماعي والاقتصادي ، التي من خلالها تمر المجتمعات جميعها في سياق التنمية . يحدد سانتوس (١٩٧٩) ثلاثة تخصصات رئيسية للحوادث وتأثيرها على الاقتصاد الحضري في العالم الثالث :

١. تحديث تجاري (من أواخر القرن السادس عشر إلى الثورة الصناعية) ، فترة تجارية تم خلالها تقسيم العمل الدولي ، تعززت من قبل الهيكل الإداري المترابليتين . وتطورت باستيلاء القوى الاستعمارية بشكل منهجي على ثروات مستعمراتها في العالم الثالث . حينها تعيش الريف الفقير مع المناطق الحضرية التي تميزت بمحدودية السوق واقتصاره على السلع الاستهلاكية ، وتناسب الطلب على العمالة مع ما يقرب حصرا من وظائف تجارية وإدارية .

٢. تحديث صناعي (من منتصف القرن الثامن عشر إلى منتصف القرن العشرين) حيث استفادت المناطق الحضرية من موقعها المتميز بالفعل من خلال تطوير النقل البري والبحري الحديث ، مما يسهل تراكم رأس المال في العاصمة .

٣. تحديث تكنولوجي (من منتصف القرن العشرين إلى الوقت الحاضر). النمط المعاصر للتحديث ، والذي يشار إليه غالبًا بالعولمة (ينظر الفصل ١) ، تتميز من الناحية الاقتصادية بالقوة المتزايدة للشركات عبر الوطنية وسيطرتها على أنماط التجارة والاستثمار وبالتالي التأثير على طبيعة الهيكل الاقتصادي الحضري في العديد من دول العالم الثالث . إت التحديث التكنولوجي في العالم الثالث لا يخلق سوى عددا محدودا من الوظائف ، وذلك بسبب طبيعة الصناعات الكثيفة رأس المال . والكثير من النتائج غير المباشرة ، مثل إنشاء العمالة في البلدان الأساسية أو للمغتربين الذين يعملون محليا . فالصناعة عاجزة بشكل متزايد عن تلبية تزايد الطلب المحلي على العمل ، وهذا يعني أن نسبة عالية من الناس في مدن العالم الثالث ليس لديهم استقرارا في العمالة أو الدخل . ومع فرص عمل قليلة في القطاع الحديث للمعظم ، مما يؤدي الى نمو عددا كبيرا من الأنشطة الصغيرة في مدن العالم الثالث .

تأثير آخر للعولمة ، انتشار المعلومات من خلال وسائل الإعلام ، التي لها تأثيرا كبيرا على تفضيلات المستهلك من خلال "أثير المظاهر الدولية" أو "Co-cacolonisation". يؤدي هذا إلى رفع الميل العام للاستهلاك ، وبالتالي بمثابة عقبة أمام تكوين رأس مال محلي ويمكن أن تقلل الطلب على المنتجات المحلية لصالح البضائع المستوردة . وجود كتلة من الناس بأجور متدنية للغاية أو حسب عرض العمل للعيش ، إلى جانب أقلية ذات دخل مرتفع ، يخلق أنماط استهلاك مختلفة في المجتمع الحضري .

هذه الاختلافات في أنماط الإنتاج والاستهلاك مجتمعة تخلق دائرتي الاقتصاد الحضري ، كل منها ينتج ويوزع ويستهلك إلى حد كبير مجموعة معينة من السلع والخدمات . إحدى الدوائر هي النتيجة المباشرة للتحديث وتشمل الأنشطة التي تم إنشاؤها بواسطة التقدم التكنولوجي ، في حين أن الأخرى تولدت كنتيجة غير مباشرة للتحديث الذي شمل الأفراد الذين يستفيدون جزئيا فقط من التقدم التكنولوجي .

هيكل الاقتصاد الحضري

بكل بساطة ، تتكون الدائرة العليا من أنشطة رأس المال الكثيف مثل البنوك ، تصدير التجارة والصناعة ، الصناعة الحضرية الحديثة ، التجارة والخدمات ، والبيع بالجملة والنقل . وتتكون الدائرة السفلى من التصنيع غير كثيف رأس المال ، الخدمات غير الحديثة التي يتم توفيرها بشكل عام على مستوى البيع بالتجزئة ، وغير الحديثة والتجارة الصغيرة الحجم . دائرة داخل الدائرة العليا ، تفرق بين ثلاثة أنواع من الأنشطة وفقاً لدرجة تكاملها في المدينة :-

1. المتكاملة. تعد الصناعة والتجارة الحديثة والخدمات الحديثة عناصر متكاملة لأنها أنشطة خاصة بكل من المدينة والدائرة العليا .

2. غير متكاملة . الصناعة الموجهة للتصدير وأنشطة التجارة هي غير متكاملة ، على الرغم من أنها تقع في المدينة للفادة من مزية موقعها . يتم استهلاك مخرجاتها خارج المدينة في جزء آخر من الاقتصاد العالمي ، ومعظم الأنشطة التي تسيطر عليها الاهتمامات الخارجية . يتم تضمين النشاطات المصرفية في هذه الفئة ، لأنها تعمل كحلقة وصل بين الأنشطة الحديثة للمدينة ومع المدن الأكبر داخل الدولة نفسها وخارجها .

3. الأنشطة المختلطة. تجارة الجملة والنقل هي أنشطة مختلطة ، يتم ربطها بكل من الدوائر العليا والسفلى للاقتصاد الحضري . تاجر الجملة ، على سبيل المثال ، هو عنصر تكاملي داخل الدائرة العليا ، وقمة هرم الوسطاء الذين يصلون إلى البائع المتجول .

الاختلافات التنظيمية الأساسية بين أنشطة العلوي والسفلي ينبغي أن لا تؤخذ كإشارة إلى انفصال أو ازدواجية بين القطاعين . أعضاء أحدها قد يستهلك الطبقة الاجتماعية خارج الدائرة المقابلة ، على الرغم من أن هذا الاستهلاك يكون جزئيا وعرضيا . فعلى سبيل المثال ، مصلحي أجهزة الصوتيات لحسابهم الخاص غالباً ما يعتمدون معدات في الدائرة السفلى ، المستوردة ، والأفراد المرتبطين مباشرة بالدائرة السفلى قد يبيعون أعمالهم أحياناً في الجزء العلوي من الدائرة الكهربائية . وقد استكشفت دراسات طبيعة الروابط بين قطاعي الاقتصاد الحضري .

طبيعة نشاط الدائرة السفلى

على الرغم من الصعوبات في قياس الحجم الدقيق للقطاع غير الرسمي ، فإنه يقدر بـ ٥٠ % من القوى العاملة في العالم الثالث ، مقارنة بـ ٣ % في الدول المتقدمة . والقطاع غير الرسمي غير متجانس من حيث الأنشطة وقوتها العاملة ، ولكن السمة المشتركة هي أنشطة النطاق الصغير . هذا واضح في عدد من الطرق ، بما في ذلك ما يلي :-

1. تجزئة الأنشطة. جميع أنشطة الدائرة الدنيا ، وخاصة التجارة ، تتم في عدد كبير جداً من الشركات الصغيرة الحجم . انتشار المقياس الصغير من الأنشطة التجارية ، من قبل سكان المناطق الحضرية الفقيرة هو الشراء محلياً لتجنب تكلفة النقل إلى قطاع التجارة الحديثة ، غالباً

تقع في وسط المدينة . من ناحية أخرى ، فإن التجارة الصغيرة هي التكيف مع نمط الاستهلاك المحدود وغير المنتظم . البيع لمتجر صغير يسمح للعميل الفقير ذي الدخل البسيط وغير المؤكد بالحصول على كميات البضائع بمبلغ صغير . كلما كان السكان أكثر فقرا ، كلما كان حجم النشاطات التجارية أقل .

٢. العمل في المنزل. غالبًا ما يعمل كل من الحرفيين والتجار في المنزل ، حتى لو عمل بعضهم أيضًا في كشك في السوق أو في أي مكان آخر في المدينة . استخدام المنزل كمكان للعمل يوفر الوقت والمال الذي لا غنى عنه في الغالب لبقاء المشروع وإدامته .

علاوة على ذلك ، قد يتجنب الحرفيون الضرائب ، في حين أن المرأة التاجرة قادرة على الانخراط في أنشطة أخرى ، بما في ذلك الأمومة . استخدام رعاية المنزل وروابط الحي السكني ، مع العملاء المحليين على يقين من خدمتها في أي وقت . العمل في المنزل يجعل من الممكن أيضًا العمل لساعات طويلة التي تميز الدائرة الأدنى .

٣. عمل الأسرة. هذا أمر شائع في المؤسسات الصغيرة في الدائرة السفلى . عمل الأسرة يسمح بزيادة الإنتاج دون الحاجة إلى المزيد من رأس المال . إذا كانت صغيرة كان على الشركات دفع الأجور (وربما الإعانات والضرائب الاجتماعية للموظفين) ، ويكونون أقل قدرة على المنافسة . في بعض الحالات ، خاصة عندما يكون الطلب غير مؤكد ، إن تحويل مشروع عائلي إلى مشروع رأسمالي سيؤدي إلى إفلاس .

٤. مخزون محدود. كمية صغيرة من الأسهم التي تحتفظ بها شركات الدائرة الدنيا والتجديد اليومي يعكس محدودية رأس المال وإمكانية الحصول على ائتمانات الأعمال صغيرة . وكذلك أنماط استهلاك الدائرة السفلى ، حيث ، الشراء اليومي الصغير هو نموذجي في المناطق الفقيرة من مدن العالم الثالث .

٥. الباعة المتجولين. تشكل هذه أدنى مستوى في أنشطة التجزئة التجارية ، كونها الحلقة النهائية في سلسلة الوسطاء بين المستوردين ، الشركات المصنعة أو البائعين بالكامل والمستهلكين . يقوم التجار بتوريد الباعة المتجولين مع البضائع على الائتمان (التصريف) . على الرغم من أن هذا النشاط هو استجابة للفقر بشكل واضح ، فإنه كما يعكس احتياجات الأنشطة التجارية والصناعية الأعلى في الدائرة الكهربائية . التجار والمصنعين الصغار يستخدمون الباعة المتجولين من أجل تجنب الضرائب وتوظيف القاصرين أو كبار السن للوصول إلى العملاء الذين ليس لديهم الوقت أو الميل للتعامل مع المتاجر الكبيرة ، أو للتخلص من البضائع غير المباعة أو غير القابلة للبيع مثل الملابس التي لم تعد في الموضة .

٦. العمل الحر. في مدن العالم الثالث ، ولا سيما تلك التي تعاني من الهجرة الريفية - الحضرية القوية ، حيث يتم تعزيز الدخل إلى حد كبير من عدم دفع أجور الأنشطة . البعض لا يتقاضون أجورًا لأنهم أصحاب الأراضي والبعض الآخر يعيش على دخل الإيجار ، ولكن الغالبية هم من العاملين لحسابهم الخاص في القطاع غير الرسمي .

علاقات العمل في مدن العالم الثالث

قطاعات اقتصاد المدينة ،

التعرف على الروابط بين قطاعي الاقتصاد الحضري للعالم الثالث و حقيقة أن الأشكال "غير الرسمية" من ممارسات التوظيف (دوام جزئي وتعاقدى والعمل بأجر منخفض) قد يحدث في الدائرة العليا الرأسمالية ، يعني أن التحليلات الأخيرة حولت الانتباه من الهيكل التنظيمي للقطاعين إلى أشكال علاقات العمل داخل الاقتصاد ككل . وقد اقترح بروملي (١٩٨٨) سلسلة من علاقات العمل . النقيضين ، وصفهما بأنهما "العمل بأجر الوظيفة" و "العمل الذاتي الوظيفة" ، والمرتفعة نسبيًا منهما تؤثر مستويات الاستقرار والأمن . والعلاقات الوسيطة لها مستويات منخفضة نسبيًا من الاستقرار والأمن ويشار إليها مجتمعة باسم العمل العرضي . وبالتالي على المدى القصير للعمل المأجور يغطي أولئك الذين يتقاضون أجورهم

لفترة زمنية محددة ، والعمل بأجر غير المقنع الذي يشمل العمال الخارجيين الذين يتقاضون أجراً مقابل العمل بالقطعة ، ويشير العمل المعتمد إلى هؤلاء ظاهرياً العاملين لحسابهم الخاص ولكن الذين يجب أن يدفعوا للمورد من أجل البقاء في العمل (مثل مومسات الشارع أو سائق التاكسي). هذه الصيغة لا تبطل مفهوم قطبين الهيكل الاقتصادي الحضري بل توفر أساساً لثراء أكثر عند تحليل اسواق العمالة الحضرية .

هيكل سوق العمل ،

يتم تنظيم أسواق العمل في قطاعات تتكون من وظائف من أنواع مختلفة مع مكافأة بمستويات مختلفة ، مفصولة بحواجز تحد من التنقل بين الشرائح . وقد تم اقتراح عددا من تصنيفات سوق العمل ، ولكن التصنيف الذي له صلة مباشرة بالاقتصاد الحضري في مدن العالم الثالث يضم الفئات الآتية :-

١. العمل المأجور المحمي الذي تعمل فيه العقود والقيود القانونية والوظائف محمية فيه من قوى السوق من خلال القيود المفروضة على الدخول .
٢. العمل بأجر تنافسي منظم يكون الدخول فيه مفتوحاً نسبياً وقوى السوق فيه تعمل ولكن التوظيف مستمر وربما يخضع للعقد .
٣. العمل المأجور غير المحمي ، فئة غير متجانسة تشمل الكثير من العمل العرضي ، عمال الخدمة المنزلية والأجر في التجارة الصغيرة ، ويتميز بانعدام الأمن و / أو المخالفات . كما يتم تضمين أشكالاً مختلفة من العمل المقنع المأجور .
- ٤ - العمل الحر والعمالة الأسرية المشتغلان بالإنتاج على نطاق صغير .
٥. الأنشطة الهامشية ، التي تتراوح من العمل المحيطي منخفض الإنتاجية ، مثل التلميع والصقل ، والأنشطة شبه القانونية وغير القانونية .

يوزع كل نمط من أشكال الإنتاج القوى العاملة عبر هذه الفئات ، لذلك يساهم في التغيرات الاجتماعية المكانية في الفقر والثروة وفرص الوصول إلى الوظيفة . إن تقسيم سوق العمل يعتمد على وجود القوى التي تتحكم بالوصول إلى وظائف من أنواع مختلفة . هذه تشمل كلا من الحواجز المؤسسية وخصائص وبيانات الاعتماد المالي وموارد الأفراد . بعض العوائق خاصة في الحصول على وظائف معينة من خلال الشبكات الشخصية التي تعكس الهياكل الاجتماعية القائمة على القرابة والطبقة والمجتمع أو الأصل العرقي .

تعتمد قيود أخرى كذلك لتحديد فرص الوصول للعمل على معايير أكثر عمومية . وتشمل المؤهلات التعليمية والمهارات والخبرة والخصائص الشخصية ، ومن المحتمل أن تجذب أصحاب العمل سمات معينة (مثل المبادرة ، المراوغة ، العمر ، الجنس) ، الحصول على رأس المال (مهم بشكل خاص للعمل الحر ولكن أيضاً ذو صلة بتوفير تكاليف الهجرة) والوصول إلى سوق العمل الحر . بشكل ملحوظ ، بالنسبة لأولئك الذين فشلوا في الوصول إلى شرائح أفضل في سوق العمل في المناطق الحضرية ، ليس من المؤكد أنهم سيجدون وظائفاً سهلة منخفضة الدخل . كما أن الكثير من القطاع غير الرسمي يتمتع بحماية عالية من خلال قواعد الدخول للسوق . حيث يواجه العديد من سكان المناطق الحضرية عمراً من العمل العرضي ومهما كانت الوظائف وضيعة التي يمكنهم العثور عليها . نقاط الدخول الأكثر انفتاحاً للعمل الحضري تشمل عتالة السوق وأعمال البناء غير الرسمية والخدمة المنزلية . في الجزء السفلي من نطاق الأنشطة الهامشية مثل التسول والبيع والسرقعة وعمليات غير قانونية أخرى . يمكن أن يكون التمييز قوة فعالة في تحديد الوصول إلى العمل في المناطق الحضرية . هناك أدلة واضحة على التمييز بين الجنسين الذي يشكل فروقا كبيرا في الأجور حتى بالنسبة للوظائف المتطابقة تقريباً .

البطالة

لعقود عدة ، شهدت أسواق العمل الحضرية في جميع أنحاء العالم الثالث زيادة العمالة ذات المهارات المحدودة ، وقد أدى ذلك إلى نمو البطالة . يؤكد بعض الكتاب أنه في

البلدان التي يتأهل فيها القليل للحصول على إعانات البطالة ، لا تمثل البطالة عادة أولئك الذين يعيشون في حالة ظروف يائسة للغاية . ويقال أن الأسرة غير الخبيرة فقط يمكنها دعم الاعضاء العاطلين عن العمل (مثل ذرية متعلمة) خلال بحث موسع عن العمل داخل القوى العاملة المحمية . وبالنسبة للفقراء ، تعد البطالة رفاهية لا يمكنهم تحملها .

على الرغم من أنه لا ينبغي استبعاد مشكلة البطالة بين مجموعات ذوي الدخل المتوسط ، الجزء الأكبر من الأدلة يؤكد تركيز البطالة بين فقراء مدن العالم الثالث . عنصر ثان من فائض العمالة الحضرية في العالم الثالث هو العمالة الناقصة . وينظر إلى هذا النوع في ثلاثة أشكال متميزة :-

١ . قد تحدث تقلبات في النشاط الاقتصادي خلال النهار (على سبيل المثال في الأسواق) ، على مدى أسبوع أو شهر (على سبيل المثال في الخدمات الترفيهية) أو موسميًا (كما هو الحال في السياحة). كانهسار للنشاط ، والعمل العرضي حيث يتم تسريحهم وترك العديد من العاملين لحسابهم الخاص بدون عمل .

٢ . قد يكون عدد العمال كبيرًا بحيث تكون نسبة كبيرة منهم متواجدة في جميع الأوقات ، والقليل منهم يعمل بشكل كامل (مثل الباعة الجائلين).

٣ . قد تحدث البطالة الخفية حيث تستمر مجموعات التضامن في توظيف كل ما لديها من الأعضاء بدلاً من تفرغهم عندما يكون هناك عمل غير كاف للاحتفاظ بهم مشغولين بالكامل . مثل هذه العمالة المولدة هي نموذجية للمؤسسات العائلية ولكنها العلاقات الاجتماعية (على سبيل المثال على أساس الأصل المشترك أو الدين المشترك) يمكن أيضًا أن تعزز الالتزام للحفاظ على كل فرد من أفراد المجتمع .

يشير سوء الاستخدام إلى النشاط الذي لا يساهم إلا قليلاً في الرعاية الاجتماعية ويشمل التسول وكذلك المعلقين من الأقوياء والأثرياء ، وهو دور مؤسسة في الهياكل البيروقراطية المتضخمة للعديد من مجتمعات العالم الثالث المعاصر .

النساء في قوة العمل ،

ينقسم سوق العمل الحضري إلى أجزاء حسب الجنس . بشكل عام ، تشغل النساء موقفاً أقل تفضيلاً ، المهن الأقل مرتبة . تعزو النظرية الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة الفرق بين الذكور والإناث في الأرباح للاختلافات في الإنتاجية بسبب الاختلافات القائمة على نوع الجنس في رأس المال البشري (المرأة أقل قيمة بسبب نقص القوة البدنية ، التعليم والتدريب المحدود والمسؤوليات الأسرية التي قد تؤدي إلى الغياب ودوران العمل). لكن هذه العوامل تفسر جزءاً فقط من فارق الأجر . أكدت النظريات النسوية على أهمية العوامل الاجتماعية والثقافية في تقييد وصول المرأة وتقدمها في سوق العمل . وتشمل هذه تفضيل الأطفال الذكور على ذرية الإناث في تنمية الموارد البشرية . تصنيف أنواعا معينة من العمالة على أنها "عمل المرأة" وأجر أقل وأمن مرتبط بالفصل بين الجنسين في سوق العمل الحضري . والمرأة التي تنتقل من دورها العائلي المقبول من أجل الحصول على وظيفة قد يُنظر إليها على أنها "فضفاضة" وتتعرض للتحرش الجنسي . بالنسبة لمن هم في أمس الحاجة للعمل ، ترك الوظيفة ليس خياراً . وقد تم تركيز اهتمام خاص على التخصص التقليدي في الأعمال المنزلية ورعاية الأطفال (الإيجاب) .

والأثر المحدود لتقسيم العمل بين الجنسين يستند على قدرة المرأة على المشاركة في الأعمال غير المنزلية (الإنتاج) . ويتضح مدى العبء الإضافي الواقع على النساء المتزوجات في ماليزيا الذين يقمن بأعمال منزلية ويعملن بأجر خارج المنزل ، وتتفق في المتوسط ١١٢ ساعة عمل في الأسبوع ، في حين أن ما يعادل ذلك الرقم في الولايات المتحدة هو ٥٩ ساعة . علاوة على ذلك ، خلافاً للفكرة الشائعة لكون العائل من الذكر في العديد من مدن العالم الثالث ، وخاصة في أمريكا اللاتينية وأجزاء من أفريقيا ، يصل العدد إلى نصف الأسر ترأسها النساء ، وتساهم النساء على حد سواء في دخل الأسرة ، وعادة ما تساهم النساء بجزء أكبر من أرباحها في سد نفقات الأسرة .

تم استيعاب النساء بشكل متزايد في العمل بأجر داخل القطاع الرسمي جزء من نظام NIDL. في المكسيك والهند والفلبين ، مناطق معالجة التصدير (مناطق تجهيز الصادرات) ومناطق التجارة الحرة المتخصصة في التصنيع الخفيف و معالجة البيانات أدت إلى "تأنيث سوق العمل نتيجة طلب أرباب العمل" قوة عاملة منخفضة التكلفة ومرنة ... على الرغم من إصرارهم على الاتفاقات غير النقابية ، وإلغاء اللوائح التنظيمية لأية قوانين عمل وطنية موجودة وساعات طويلة وتميل معظم الشركات عبر الوطنية إلى تحسين الأجور المحلية وظروف العمل . وبالنسبة للكثيرات يفضلن هذه الوظائف على البدائل التقليدية مثل الخدمة المنزلية .

في معظم مدن العالم الثالث ، فإن القوى العاملة في الصناعية الصغيرة ، ما تزال غالبية العاملات يجدن عملاً لهن في القطاع غير الرسمي . هنا ، وكما في القطاع الرسمي ، توجد النساء عادة في المهن ذات الأجور المنخفضة مثل تحضير الغذاء أو إنتاج السلع الصغيرة أو التجارة في الشوارع أو العمل في التعاقد الباطن .

تشغيل الأطفال ،

عمالة الأطفال شائعة في العالم الثالث ، يأخذ عمل الأطفال أشكالاً عديدة من العمل بأجر في مصنع وأنواعاً أخرى من العمل المأجور مثل البيع في الشوارع كعمل استعادي حيث على الطفل أن يعمل لسداد دين الأسرة . يحظى العمال الأطفال بشعبية لدى أصحاب العمل ، لأنهم يعملون لساعات طويلة مقابل أجر منخفض وغير قادرين أو غير راغبين في الشكوى من الظروف السيئة . يعمل العديد منهم في الأنشطة الخطرة مثل صناعة الطوب ، البناء والتعدين ، لا يتلقون التغذية الكافية أو الرعاية الصحية ، ولديهم تعليم رسمي قليل أو معدوم . وهذه الحالة هي تجسيد رسمي للفقر والحرمان في المناطق الحضرية . مكاسب الأطفال الهزيلة تحدث فرقا كبيرا بالنسبة للأسر الفقيرة و بالنسبة للعديد من الأسر التي ترأسها امرأة ، فإن مساهمة الابن أو البنت البكر ضرورية للأسرة للبقاء على قيد الحياة . في الحالات القصوى ، يمكن بيع الأطفال في ظروف أفضل بقليل من عبودية . بغاء الأطفال هو مشكلة متزايدة في مدن آسيا ؛ في بومباي وحدها يتم استغلال ما يقدر ب ١٠٠٠٠٠٠ عن هذا الطريق . يوجد في معظم مدن العالم الثالث عدد متزايد من أطفال الشوارع الذين غادروا منازلهم أو هجروها . محاولات تشريعية لتنظيم عمالة الاطفال غير فعالة إلى حد كبير ، ويكاد يكون من المستحيل فرضها في المدن التي تتخرب بها كتلة السكان في صراع يومي لتلبية احتياجاتهم الأساسية .

اقتصاد الأسر الفقيرة واستراتيجياته

لفهم آليات تكيف معيشة الأسر الحضرية الفقيرة ، ضروري تكلمة التحليل الاقتصادي الكلاسيكي الجديد على نطاق واسع للاقتصاد الحضري في مدن العالم الثالث مع دراسة تفصيلية على نطاق صغير لاقتصاد الأسرة . في نموذج فريدمان (١٩٩٢) "للاقتصاد الكلي" يُنظر إلى الأسرة على أنها الوحدة الاقتصادية الأساسية - الاقتصاد السياسي المصغر الذي يتخذ قرارات بشأن الأساس اليومي المستمر فيما يتعلق بأفضل استخدام للموارد المتاحة .

ضمن هذا الإطار ، تمتلك الأسر ثلاثة مصادر للدخل النقدي ، مستمدة على التوالي من العمل الرسمي والعمل غير الرسمي والتحويلات الصافية داخل الأسرة . أول إثنين جزء من اقتصاد السوق والثالث جزء من الاقتصاد الأخلاقي . في المجموع قد يتم تخفيض مبلغ الدخل المتاح عن طريق الضرائب (يمكن إعادة بعضها إلى الأسرة عن طريق التحويلات العامة مثل الرعاية الصحية) وعن طريق الإنفاق الرأسمالي لدعم الإنتاج غير الرسمي . الأسرة لديها أيضا الالتزام الأخلاقي لإجراء تحويلات من دخل الأسرة إلى أسر أخرى (على سبيل المثال لدعم أسرة مهاجر جديدة في المدينة) ، على الرغم من أن هذه قد تكون متبادلة في المستقبل .

بالإضافة إلى دخل المال ، تعتمد سبل عيش الأسرة أيضًا على المساهمات العينية من العمل المنزلي والمجتمعي . وعلى الرغم من عدم تمثيلها صراحة في النموذج ، في كثير من الأنظمة المالية غير الرسمية للمجتمعات ذات الدخل المنخفض ، مثل الجمعيات الائتمانية الدورية ، التي يمكن أن تلعب أيضًا دورًا مهمًا في اقتصاد الأسرة . يحدد النموذج ثلاثة أنواع من نفقات الأسرة :-

١ . للاستهلاك السليم ، مثل الطعام ؛

٢ . للاستثمار في السلع المعمرة المنزلية ، على سبيل المثال الإسكان (DG&H) ؛

٣ . للاستثمار في الموارد البشرية ، مثل تعليم الأطفال (HR).

تشمل النفقات أيضًا مدخلات الوقت للعمل المنزلي ، مثل التسوق والطبخ ، والتنظيف ، التمريض ، تربية الأطفال ، البناء والإصلاح ، جمع المياه والحطب ، والبستنة ، والأنشطة الإنتاجية داخل الحي أو الاقتصاد المجتمعي (CE) ، بما في ذلك بناء المدارس ، وإدخال تحسينات على الطرق وتوزيع وجبات طعام ساخنة على المعوزين .

يمكننا نموذج الاقتصاد الكلي من تتبع التغييرات في إستراتيجيات التكيف الأسري استجابةً للتغيرات الداخلية (مثل المرض أو الولادة أو الوفاة) أو الظروف الخارجية (مثل فقدان الوظيفة) . في أوقات الأزمات الاقتصادية الممتدة :-

١ . يمكن للمرأة أن تدخل القوة العاملة (بمعدلات أجر أقل من الرجل) أو تبدأ في الانخراط في الأنشطة المنظمة بشكل غير رسمي (مثل غسل الملابس أو صنع الملابس) ، وبالتالي تقليل الوقت المتاح للعمل في المنزل .

٢ . الإنفاق على السلع المعمرة المنزلية وبناء المساكن وصيانتها كذلك قد يتم تخفيض تنمية الموارد البشرية (مثل التعليم) . يصبح البقاء على قيد الحياة هو الهدف ، وليس التنمية المستقبلية .

٣ . قد ينخفض نصيب الفرد من استهلاك الغذاء ، على الرغم من أنه ليس بالضرورة بالتساوي بين أعضاء المنزل ، مع النساء ، وخاصة الفتيات والأطفال ، بشكل عام .

٤ . قد تزيد المساهمات في اقتصاد المجتمع ، وخاصة في جهود العمل ، أو قد تسعى الأسر لخفض تكاليف استهلاكها من خلال المشاركة في المشاريع مثل الحدائق المجتمعية أو المطابخ الجماعية .

يمكن ملاحظة الاتجاهات العكسية عندما ينتعش اقتصاد السوق . فقد ينتقل التركيز في قرارات الأسرة من الكفاف إلى التراكم ، زيادة استثمار الأسرة في السلع المعمرة والموارد البشرية . الأنشطة غير الرسمية هامشية لاقتصاد الأسرة المهجرة ، في حين من المرجح أن يزدهر الاقتصاد الرسمي من خلال التعاقد من الباطن . وقد يتراجع حماس الشراكة المجتمعية مما يسمح بقضاء المزيد من الوقت في العمل المنزلي . ولكن بعض التزامات المجتمع ما تزال تحترم ، سواء لأسباب حقيقية تضامنا مع الجوار ، أو الحفاظ على الثقة والمعاملة بالمثل ضمن الاقتصاد الأخلاقي في حالة حدوث أزمة أخرى في المستقبل .

من خلال توضيح الروابط الجدلية بين العقلانية (الاقتصادية) والعلاقات الاجتماعية والثقافية (الأخلاقية) والأنشطة الرسمية وغير الرسمية ومساحة الحياة والفضاء الاقتصادي وتراكم رأس المال واقتصاد الكفاف ، يقدم "الاقتصاد الكلي" نموذجًا تصحيحيًا مفيدًا للنماذج على نطاق واسع للاقتصاد الحضري ويساهم في فهمنا لكيفية تعامل الأسر الفقيرة مع فقرها .